﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ ۚ كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً وَمَصِيرًا ﴿١٥﴾ لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ خَٰلِدِينَ ۚ كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا مَّسْـُٔولًا ﴿١٦﴾﴾ [الفرقان 15 - 16]

❁ مُناسَبَةُ الآيَتَيْنِ لِما قَبْلَهُما:

الاختيارُ بينَ العذابِ الأليمِ والنّعيمِ المُقيمِ، وتأكيدُ حسرةِ الهالكين

لمّا فصّل في الآيات السّابقة أحوالَ أهلِ السَّعير حين يواجهون الجحيم - انتقل في هذا الخطاب إلى مُساءلة العقول المستقيمة؛ لِتختار بين ذلك الجزاء الأليم، وجزاء النّعيم بجنّة الخُلد التي وعَدَها المتّقين، أيّهما أحرى بالاختيار والإيثار، والاستمساك وعدم التّفريط؟!

وثمّةَ مناسبةٌ ثانية: وهي أنّه ﷻ لمّا وصف حالَ العقابِ المُعدّ للمُكذِّبين بالسّاعة، أتبعَه بما يُؤكّد حسرتَهم وندامتَهم وعظيمَ خُسرانِهم[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿جَزَآءً﴾: (جزي) أصلٌ يدلّ على الغَناء والكفاية في قيام الشّيء مقامَ شيءٍ يُقابله، والجزاء: ما فيه الكفاية منَ المقابلة، إنْ خيرًا فخير، وإن شرًّا فشرّ، ولم يجئ في القرآن إلّا (جَزَى جزاءً) دون (جازى مُجازاةً)، وذاك أنّ المُجازاة هي المُكافأة، وهي المقابلة الدّائرة من كلّ واحد منَ الطّرفيْن، والمكافأة هي: مقابلةُ نعمةٍ بنعمةٍ هي كُفؤها، ونعمةُ الله تتعالى عن ذلك، ولهذا لا يُستعمل لفظُ المكافأة في الله ﷻ؛ لامتناع المُفاعلة في ذلك بين الله وعبيده[2].

2) ﴿وَمَصِيرًا﴾: (صير): (المصير): مصدر ميميّ على غير قياس للفعل (صار يصير) بمعنى: رجع تحوّلًا عن غير ما كان

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 24/ 439.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (جزي)، والرّاغب، المُفرَدات: (جزا).

عليه من قبل، وهو على زِنة (مَفعِل) بكسر العين[1]، و(المصير) من (صير) وهو أصلٌ يدلّ على المآل والمُنتَهَى والمَرجع، من ذلك: صار يصير صَيرًا وصَيرورة[2]، إذا تنقّل من حالٍ إلى حالٍ أُخرى[3]، ولذا كان المصير هو منتهى التّصيير، وهو التّنقيل في أطوارٍ وأحوالٍ ينتهي إلى غايةٍ تجب أن تكون غيرَ حالةِ الشّيء الأولى، بخلاف (المرجِع)[4]، وهذه الغاية هي المُسمّاة بالمصير، وهي التي يحصل معها الجزاءُ والخُلود، ويَصِحّ أن يكون ﴿وَمَصِيرًا﴾ اسمًا للمكان على القياس؛ أيْ: كانت الجنّة جزاءً لهم ومكانًا يصيرون إليه، ويستقرّون فيه[5].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

سبحانَ من يَدلُّ عـلى الأشـيـاءِ بأضدادِها

يأمر اللّهُ نبيَّه ﷺ قائلًا له: قل لهم أيّها الرّسولُ الحفيظ على أخبار الغيب: أذلكَ المَذكور مِنَ العذاب الذي وُصِف لكم خيرٌ أم جنّة الخُلد التي يدوم نعيمُها ولا ينقطع أبدًا؟ وهي التي وعد اللّهُ المتّقين من عباده المؤمنين أن تكون لهم ثوابًا، ومأوًى يصيرون إليه يوم القيامة، وسيكون لهم في هذه الجنّة ما يشاؤون من النّعيم، كان ذلك على الله وعدًا، يسأله إيّاه عبادُه المُتَّقون، ووَعْدُ اللّهِ مُتحقِّقٌ، فهو لا يُخلِف الميعادَ[6].

❁ الإيضاحُ اللُّغَويُّ والبَلاغيُّ:

موقعُ جملةِ ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ ممّا قبلها:

الحـواراتُ تقومُ عـلى فـصـلِ الجُمَلِ

جملة: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ مُستأنفةٌ في معنى التَّفريع ممّا قبلها؛

(1) صافي، الجدول: 1/ 268.
(2) ابن فارس، مقاييس اللّغة: (صير).
(3) الرّاغب، المُفرَدات، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ: (صير).
(4) البقاعيّ، نظم الدّرر: 2/ 157.
(5) السَّمين، الدّرّ المَصون: 2/ 113.
(6) مركز تفسير للدّراسات القرآنيّة، المختصر في تفسير القرآن، ص: 361.

أيّ: إذا تقرّر لديكَ حالُهم في النّار وحالُها منهم؛ فقل لهم: أيّ الفريقيْن خيرٌ مقامًا؟! وفُصِلتِ الجملةُ لغرض استقلالها في ابتداء المُحاوَرَة وتجديد الخطاب[1].

دلالةُ تصديرِ الخطابِ بفعلِ القولِ:

الـغـيـبُ من توقيفاتِ الوحيِ لا من عنديّاتِ الرّسولِ

صُدِّرَ الخطابُ بفعلِ القولِ: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾؛ للتّنبيهِ على أنّ المُفاصَلةَ المذكورةَ بينَ المقاميْن من توقيفاتِ الوحيِ لا من عِنديّات الرّسول ﷺ، واحتاج الخطابُ بذلك أنْ يُؤمَر به بفعل القول؛ لأهمّيّة مضمونه؛ إذ هو في الجزاء والمصير، وكونه من صفحات الغيب، ولِوروده كفصل الخطاب الخاتم لأخبار الوعيد المُفْحِم لمُهاترات الكافرين واعتراضاتهم، فكان البَدءُ بفعل القول أمكن في التّذكير وأنهضَ على استجلاء الحقيقة، بتجنيب الرّسولِ عن محلّ النّزاع وحَيّز الخصومة؛ لأنّ كلمة ﴿قُلْ﴾ معناها أنّ جهةً أعلى منَ الرّسول تُخاطبهم، فلا عِبرةَ بِعِراكهم معه في قولهم: ﴿مَالِ هَٰذَا ٱلرَّسُولِ يَأْكُلُ ٱلطَّعَامَ﴾ [الفرقان: 7]، وقولهم: ﴿لَوْلَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَلَكٌ﴾ [الفرقان: 7]، إلى آخِر الأمثال التي ضربوها، فأبْعَدوا بها عن عَيْنِ الحقيقة.

معنى الاستفهامِ في: ﴿أَذَٰلِكَ﴾:

الاسـتـفـهـامُ بقَصدِ الاستنباهِ والاعتبارِ

الاستفهامُ في قوله: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ للتّقريع والتّهكُّم، فهو مُستعمَل في غير حقيقته، على طريقة المَجاز المُرسَل بعلاقة الإطلاقِ والتّقييد، وإفادةُ التّهكّم والتّقريعِ على اعتبارِ الظّاهرِ منَ السّياقِ في كونِ الآياتِ خطابًا للكافرين، ويحتمل أن يكون الخطابُ للمؤمنين؛ أيّ: قل للمؤمنين أذلك خيرٌ؟! ويكون الاستفهامُ مُعترِضًا بين آياتِ الوعيدِ لمناسبةِ إبداءِ الفجوةِ بين حالِ المشركين وحالِ المؤمنين، والاستفهامُ حينَئِذٍ مستعملٌ في التّمليحِ والتّلطّفِ[2].

(1) صافي، الجدول: 9/ 314.

(2) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 533، وطنطاويّ، التّفسير الوسيط: 10/ 179.

نُكْتَةُ العدولِ منَ الإضمارِ إلى الإظهارِ:

الـخـطـابُ بالتّقوى عامٌّ في الأوّلين والآخِرين

في حال اعتبارِ الخطابِ في قوله: ﴿قُلْ أَذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ موجَّهًا للمؤمنين؛ أيْ: (قل للمؤمنين)؛ فإنّ السّياق يكون جاريًا على خلاف مُقتضى الظّاهر؛ لأنّ مُقتضى الظّاهر أن يُؤتَى بضمير الخطاب، فيُقال: (أذلك خير أم جنّة الخلد التي وعدكم؟)، ولكنّه عَدلَ عنِ الضّمير إلى الإظهار؛ لأنّ لفظ ﴿ٱلْمُتَّقُونَ﴾ أفاد العمومَ للمخاطَبين ومَنْ يجيءُ بعدَهم، فلا يقتصر على المُخاطَبين المُتقدِّمين الذين نزلت الآياتُ فيهم[1].

مرجعُ اسمِ الإشارةِ في ﴿أَذَٰلِكَ﴾:

مـراعـاةُ المعنى والمـنـاسـبـة من مُحدّدات مرجعِ الضّمير

يرجع اسمُ الإشارةُ في قوله: ﴿أَذَٰلِكَ﴾ إلى المذكور منَ السّعير والإلقاء فيها مُقرّنين، وهم يصطرخون يدعون بالهلاك، ويبْعُد أن يعود إلى الكنز أو الجنّة في قوله: ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ﴾ [الفرقان: 8]؛ لِبُعد السّياق، والأصلُ العودُ على أقرب مذكورٍ، ولِمتانة المعنى؛ فإنّ المقابلة بينَ الجَزائَيْن: جزاءِ النّار وجزاءِ الجنّة أَوْلى وأَحْكمُ؛ لأنّ حصولَ الكنوز والقصور والجنان في الدّنيا ليس مذمومًا لذاته، بخلاف منازل السّعير، ولا سيّما أنّ هذه الموازنةَ بين منازل الآخرة من عادات القرآن، كما في قوله تعالى: ﴿أَفَمَن يُلْقَىٰ فِي ٱلنَّارِ خَيْرٌ أَم مَّن يَأْتِىٓ ءَامِنًا يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ﴾ [فُصّلت: 40][2].

نُكْتَةُ التَّعبيرِ باسمِ الإشارةِ (ذلك) دونَ غيرِهِ:

النّارُ في الغايةِ المُـبـعَـدةِ مـنَ الهولِ والفظاعةِ

التَّعبيرُ باسمِ الإشارةِ الدّالِّ على البعيدِ في قولِهِ: ﴿أَذَٰلِكَ﴾؛ للدّلالةِ على بُعْدِ المُشارِ إليه في مراتبِ النّفورِ منه والرّفضِ له؛ وللإشعارِ بأنّ النّار في الغاية القاصية منَ الهول والفظاعة[3].

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 533.
(2) الشّنقيطيّ، أضواء البيان: 6/ 325، والجزائريّ، أيسر التّفاسير: 3/ 603.
(3) الآلوسي، روح المعاني: 9/ 434.

دلالةُ التّفضيلِ في ﴿خَيۡرٌ﴾:

تنتفي المفاضلةُ بـينَ الأضـدادِ المُتنافِرةِ

كلمة ﴿خَيۡرٌ﴾ في قوله: ﴿أَذَٰلِكَ خَيۡرٌ أَمۡ جَنَّةُ ٱلۡخُلۡدِ﴾ اسمُ تفضيلٍ، وأصله (أَخْيَر) بوزن اسم التّفضيل، فحُذِفت الهمزةُ لكثرةِ الاستعمالِ[1]. "ولمّا كانت عادةُ العرب في بيان فضل الشّيء دونَ غيرِه الإتيان بصيغة (أفعل)؛ تنبيهًا على أنّ سلبَ الخيرِ عن مقابِلِه لا يخفى على أحدٍ، أو يكون ذلك على طريق التّنزُّل وإرخاءِ العِنان؛ تنبيهًا للعاقل على أنّه يكفيه في الرّجوع عنِ الغَيّ طروقُ احتمالٍ لكون ما هو عليه مفضولًا"[2] – جاء بما يحتمل الدّلالة على التّفضيل باعتبارَيْن؛ **الأوّل:** حيثُ كان الكلام استفهامًا جاز فيه مجيء لفظة التّفضيل بينَ الجنّة والسّعير في الخير؛ لأنّ المُستفهِمَ جائِزٌ له أن يوقِفَ مُحاوِرَه على ما شاء؛ ليَرى هل يجيبُه بالصّواب أو بالخطأ[3]، **الثّاني**: أنّه لمّا وقع التّساوي بينَ الجَنّة والنّار في أنّهما منزلان، صحّ وقوعُ التّفضيل بينهما على هذا الأصل[4].

ويُحتمل أن تكون لعدم قصد التّفضيل، فاسمُ التّفضيل قد يُستعمل لا لتفضيل شيءٍ على شيء آخَر مُعيّن؛ بل قد يُراد به مُجردُ الزّيادة في أصل الوصف؛ فيُراد باسم التّفضيل تجاوزُ صاحبِه وتباعدُه عنِ الغَير في الفعل، لا بمعنى تفضيله بالنّسبة إليه بعدَ المشاركة في أصل الفعل؛ بل بمعنى أنّ صاحبه مُتباعدٌ في أصل الفعل، مُتزايدٌ إلى كماله فيه على وجه الاختصار، فيحصلُ كمالُ التّفضيل[5]، فتكون كلمة ﴿خَيۡرٌ﴾ للتّنبيه على تفاوت ما بينَ المَنزلتَيْن، لا على أنّ في السّعير خيرًا[6]، فهي على ما جرت به عادةُ العربِ في

(1) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 335.
(2) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 13/ 355.
(3) ابن عطيّة، المُحرَّر الوجيز: 4/ 203.
(4) الزّجّاج، معاني القرآن: 4/ 60، وابن الجوزيّ، زاد المسير: 3/ 314.
(5) الكفويّ، الكلّيّات، ص: 39، والسّامرائيّ، معاني النّحو: 4/ 313.
(6) ابن الجوزيّ، زاد المسير: 3/ 314.

بيان فضل الشّيء وخصوصيّته بالفضل دونَ مُقابِلِه[1]، فيُرادُ بها مُطلقُ الاتّصافِ، لا تفضيلُ شيءٍ على شيءٍ، كقوله: ﴿ٱلسِّجْنُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا يَدْعُونَنِيٓ إِلَيْهِ﴾ [يوسف: 33][2].

معنى ﴿أَمْ﴾ ودلالتُها:

امتحانُ عقليّة السّامع بالمفاضلةِ بين متباعِدَين لا اشتراك بينهما

﴿أَمْ﴾ في قوله: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ هي المتّصلةُ العاطفة، المُعادلةُ لهمزة الاستفهام في طلبِ تعيينِ أحدِ الأمرَين، كأنّه قيل: أذلكَ العذابُ خيرٌ؟ أو أجنّةُ الخُلْد؟ فيُقصَد بها تعيينُ أحدِ المُتعاطفَين في الجوابِ، والمُرادُ: تعيينُ الجنّةِ أو النّارِ في نِسبةِ أحدِهما إلى الخيريّةِ دون الثّاني، كأنّه قيل: أيُّ المَنْزِلَيْن خيرٌ؟! وهذا يعني أنّ المُخاطَب عالمٌ بخيريّة أحدهما، ولذا طولِب بتعيينه[3]، وتظهر بلاغةُ ﴿أَمْ﴾ في إيجازها باجتماع أمرَيْن فيها؛ فهي عاطفةٌ ونائبةٌ عن همزة الاستفهام، ولذا كان في مجيئها إيجازٌ بديعٌ عن أن يُقال بالإطناب: أو أَجنّةُ الخُلْد؟! فكانت ﴿أَمْ﴾ في نفسها استفهامًا وعطفًا.

بلاغةُ الكنايةِ في تركيبِ المُفاضلةِ:

يحتاجُ الإنسانُ أن يُذكَّر بالواضحاتِ إذا طالَ عليه الأَمَدُ فنَسي

المفاضلةُ في قوله: ﴿أَذَٰلِكَ خَيْرٌ أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ كنايةٌ عن لازمِ معناه منَ التّذكيرِ والتّحسيرِ: تذكيرِ العُقلاء منَ الكافرين بالحقيقةِ البَديهيَّةِ التي لا تحتملُ ارتيابًا أو نُكرانًا لموقعها الضّروريّ في الانكشافِ والوضوحِ، وتحسيرِ المُجرمين على مصيرِهم حين يُطالِعون بأخيلتِهم البونَ الشّاسعَ بين منزلِهم في الجحيم، ومنازلِ المتّقين في النّعيم، فيُبْهَتون ويُفْجَعون تقريعًا لهم، كما إذا أعطى السّيّدُ عبدَه مالًا، فتَمرّدَ واستكبرَ فضربَهُ ضربًا موجعًا وهو يقول له على سبيل التّوبيخ: هذا أطيبُ أم ذاك؟ وهو كنايةٌ أيضًا عن

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 88.
(2) الشّنقيطيّ، أضواء البيان: 6/ 325.
(3) السّامرّائيّ، معاني النّحو: 3/ 256.

التّخيير؛ فمَنْ شاء منهم اختار أسبابَ العذابِ، ومَن شاءَ اختارَ أسبابَ الفلاحِ[1].

دلالةُ الإضافةِ في ﴿جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾:

إضافةُ الجنّة إلى الخُلد من إضافة الموصوف إلى صفته؛ للمَدحِ ببيان صفة الكمال، ويلزم عنه زيادةُ السّرور للذين وعدهمُ اللّهُ تعالى بها، وفي الإضافة إلى الخُلْد تمييزُها من سائر الجنان، ويلزم عنه التّعريض بهم وبجنّاتهم التي تَباهَوا بها، وعَيّروهُ بعدم امتلاكه لها في قوله تعالى: ﴿أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [الفرقان: 8]، وقوله تعالى: ﴿إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴿١٠﴾﴾ [الفرقان: 10]، فلمّا قال: ﴿أَمْ جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ أشار إلى أنّ السّابق جِنانٌ زائلةٌ لا تصلح معيارًا في قياسِ النّاسِ ولا دليلًا على شَرَفِهم؛ بل الميزانُ في ذلك هو الالتحاق بالمَقام الخالد والنّعيم التّالِدِ[2].

مـيـزانُ الـفـلاحِ والـــرّبـــاحِ الالتحاقُ بالمُقامِ الخالدِ والنّعيمِ التّالِدِ

نُكْتَةُ إيثارِ وصْفِ ﴿ٱلْخُلْدِ﴾ دونَ غيرِهِ:

إيثارُ وصْفِ الخُلْد لِحُسن مناسبته مع وصف أهلها بالخلود في قوله تعالى: ﴿لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ خَٰلِدِينَ﴾؛ تنبيهًا على عدم فناء الحالِّ والمَحلِّ.

دلالةُ التّعريفِ بجملةِ الصّلةِ:

عُرِّفَ الموصوفُ ﴿جَنَّةُ ٱلْخُلْدِ﴾ بجملة الصّلة في قوله: ﴿ٱلَّتِى وُعِدَ ٱلْمُتَّقُونَ﴾؛ توسُّلًا لوصفِ المعارفِ بالجُمَلِ المُصدّرةِ بالموصولِ، فإنّ الجنّةَ لمّا أُضيفتْ للخُلدِ تعرّفتْ، ثمّ وُصِفتْ بجملةِ الصّلةِ، وقد أفاد الموصولُ ﴿ٱلَّتِى﴾ العهدَ، وأفاد التَّعريفُ بالصّلةِ تمييزَ الموصوفِ أكملَ تمييزٍ، مع تعظيمه بمضمونِ تلك الصّلةِ، كما أنّ

الـغـيـبـيّـاتُ مضمونةُ النّفاذِ والتّحقّقِ بقوّةِ الـوعـدِ الإلـهـيّ المعصومِ

(1) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 24/ 439، وأبو زهرة، زهرة التّفاسير: 10/ 5258.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 24/ 439، والآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 435.

وصْف الجنّةِ بالموصولِ وصِلته ﴿ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۚ﴾ أشْعَر بِعِلّةِ الخيريّةِ في الجنّةِ، وهي أنّها وعدٌ ثابتٌ لأهلِ التّقوى لا يتغيّر، وما كان كذلك فهو خيرٌ.

دلالةُ البناءِ لما لم يُسَمّ فاعلُهُ في ﴿وُعِدَ﴾:

في صيغةِ الماضي تمامُ الانقضاءِ وكمالُ التّحقيقِ

بُنِيَ الفعل في قوله تعالى: ﴿وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۚ﴾ لما لم يُسمّ فاعلُه؛ لتعظيم أمرِ الموعودِ به؛ إذ هو غيبٌ، فناسبَ أن يُطوَى الفاعِلُ في الذِّكْرِ كما طويَ الموعودُ في الغيب، فضلًا عن أنّ بناء الفعلِ لغيرِ المعلوم فيه تعظيمٌ للفاعلِ الجليلِ مع شِدّةِ وضوحِه، وتعظيمٌ للفعلِ وتحقيقٌ له، كما تقول: (فُعِلَ الشَّيءُ)، و(أُنجِزَ الشّيءُ)، كأنَّ في البناء لغير المعلوم إجراءً للفعل بقوّة القَهر والانتزاع مع عدمِ إخراجِ السّامعِ عن حدودِ هذا الحدوثِ، فلا يُشغَل عنه بإظهارِ فاعلِه، ولا يخفى ما في الماضي من تمامِ الانقضاءِ وكمالِ التّحقيقِ.

بلاغةُ الإيجازِ بحذفِ أحدِ المفعولَيْن:

الاكتفاءُ بالمذكورِ اقتصادًا من عاداتِ القرآنِ الكريمِ

الفعل ﴿وُعِدَ﴾ في قوله: ﴿ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۚ﴾ يتعدّى لمفعولَيْن، فحُذِف الأوّل إيجازًا؛ لدلالة الموصول عليه، وهذا المحذوف هو العائد على الموصول، والتّقدير: التي وُعِدها المتّقون[1]، والاكتفاءُ بالمَذكور اقتصادًا من عادات القرآن الكريم.

دلالةُ اصطفاءِ وصْفِ التّقوى دونَ غيرِه:

الوعدُ الصّادقُ بالجنّةِ يحصلُ بسببِ التّقوى

اصطفى النَّظمُ الجليلُ وصفَ التّقوى في قوله: ﴿ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۚ﴾؛ لِسَبْق الحديث عن نُزُل النّارِ وضيقِ مكانِه واستعارِ عذابِه، فنَبَّه بوصف (المتّقين) على أنّ عَمَلَهم الذي استحقّوا به الوعدَ كان اتّقاءَ العذابِ المَذكورِ، وإيذانًا باستجابتهم لأمرِ اللّهِ باتّقاءِ العذابِ في قوله: ﴿فَٱتَّقُواْ ٱلنَّارَ﴾ [البقرة: 24][2].

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 435.
(2) الشّنقيطيّ، أضواء البيان: 6/ 325.

موقع جملة ﴿كَانَتۡ لَهُمۡ جَزَآءٗ﴾ ممّا قبلها:

البَدليّةُ من دواعي الفصلِ لكمالِ الاتّصالِ

جملة ﴿كَانَتۡ لَهُمۡ جَزَآءٗ وَمَصِيرٗا﴾ تذييلٌ لجملة: ﴿جَنَّةُ ٱلۡخُلۡدِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۚ﴾؛ للتّنويه بشأن الجنّة، كما يُؤيّده تنكيرُ ﴿جَزَآءٗ وَمَصِيرٗا﴾، فالجملةُ بدلٌ من ﴿وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۚ﴾، وتفسيرٌ له، كأنّه قيل: أم جنّة الخُلْد التي كانت جزاءً ومصيرًا، فبينَ الجُملتيْن كمالُ اتّصال، ولذلك فُصِلتْ؛ فالبَدليّة من دواعي الفَصْلِ، ويصِحّ أن تكون استئنافًا في موضعِ التّعليلِ؛ أيْ: وعَدَ المتّقين الجنّةَ؛ لأجلِ أنْ يُجازيَهم بها ويخلّدَهُم فيها[1].

من عظيمِ المَدحِ والجزاءِ إردافُ البشارةِ بالبشارةِ

وتكريرُ كونِ الجنّة جزاءَهم ومصيرهم في جملة الفاصلة مع أنّه قد عُلِمَ من قوله: ﴿جَنَّةُ ٱلۡخُلۡدِ ٱلَّتِي وُعِدَ ٱلۡمُتَّقُونَۚ﴾ أنّ التّذييل خرجَ لمزيد مدحٍ لساكنيه، ودلالتُه على المَدح من جهة تنكيره؛ أيْ: جزاءً موفَّرًا لا يدخلُ تحتَ الوصف، وإردافُه بقوله: ﴿وَمَصِيرٗا﴾؛ أيْ: مصيرًا لا يُقادَر قَدْرُه، واجتماعُهما كالتّتميم لما يَتمّ به ما يُطلَب منَ المكان منَ التّرفُّه والتَّنَعُّم[2].

دلالةُ فعلِ الكونِ الماضي:

كلٌّ ميسَّرٌ لما كان عليه قضاؤه الأوّلُ

التّعبير بفعل الكون الماضي في قوله: ﴿كَانَتۡ لَهُمۡ جَزَآءٗ وَمَصِيرٗا﴾ دلّ على تحقيق الوعد بجَنّة الخُلْد، وتأكيدِ نِسبتِها إلى معنى الجزاء والمثوبة؛ أيْ: تكوّنت ووُجِدَت بإيجاده سبحانه، فالوعدُ بها حتميُّ الوقوعِ؛ لأنّها موجودةٌ بالفعلِ، ولأنّ إحرازَها لأهلها مكتوبٌ في اللّوحِ المحفوظِ، مُستَقِرٌّ في عِلْمِ اللّهِ، واجبُ الإنجازِ ومُحتَّمُ النّفاذِ[3].

بلاغةُ الاستعارةِ في فعلِ الكونِ الماضي:

الأقدارُ مضمونةٌ بكتابتِها القديمةِ

في التّعبير بقوله: ﴿كَانَتۡ لَهُمۡ جَزَآءٗ﴾ استعارةٌ تصريحيّةٌ تبعيّةٌ، شُبِّهَ الوَعدُ المُؤكَّد في انتظار حصوله بالحاصل المُحَقَّق في انقضائه

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 435، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 335.
(2) الطّيبيّ، فتوح الغيب: 11/ 188.
(3) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 4/ 119.

وتمامه[1]، أو شُبّه الكونُ في المستقبل بالكون الماضي في تحقُّق الوقوع، فذُكِر لفظُ المُشَبّه به، وهو الكون الماضي، وأُريدَ المُشَبَّهُ، وهو المستقبلُ، إلّا أنّ يُقال: إنّ الكونَ الماضي هو باعتبار ثبوته الكِتابيّ في اللّوح المحفوظ والأزليّ في عِلْم الله، فحينَئذٍ يُحمَلُ الماضي على حقيقته، ولا استعارةَ[2].

دلالةُ تقديمِ شِبه الجملة ﴿لَهُمْ﴾:

لم يَقُل في السّياق الكريم: (كانت جزاء لهم)؛ بل قُدِّم شِبهُ الجملة المُشتَمِل على ضميرهم في قولهم: ﴿كَانَتْ لَهُمْ جَزَآءً﴾؛ للاعتناء والحصر؛ أيْ: لهم خاصّةً دونَ غيرِهم.

معنى اللّامِ في ﴿لَهُمْ﴾:

اللّامُ في ﴿لَهُمْ﴾ للأَجْلِ والاختصاص؛ أيْ: كانت لأجلهم مُختصَّةً بهم، ولا يخفى مَبْلَغُ التّشريف، وعِظمُ التّكريم في تخصيص الجنّة بالمُتّقين مثوبةً وجزاءً ومَقَرًّا.

دلالةُ الجمعِ بينَ الجزاءِ والمصيرِ:

الجنّةُ دائمةُ المَقَرِّ وخيرُها مُستمِرٌّ

أخبر اللّهُ سبحانه عنِ الجنّة - أوّلًا - بأنّها جزاءٌ؛ للدّلالة على استحقاقهم لها، وأنّهم حازوها بسببٍ وعملٍ، ثمّ أخبر عنها - ثانيًا - بأنّها مصير؛ أيْ: مُنتهًى ومأوًى ومنقلبٌ ومَقَرٌّ، ونُكْتَةُ ضَمِّ المصير إلى الجزاء وعدمِ الاقتصار على الجزاء؛ التّنبيه على أنّهم ارتضَوها فلا يتحوّلون عنها، ولا هي تتحوَّلُ عنهم، فهي مَقرٌّ دائمٌ لهم؛ لأنّ الشّيء قد يكون جزاءً، ولا يكون مصيرًا إذا لم يقبل صاحبُه السّكنَ فيه والمصيرَ إليه، أو إذا لم يكن مُعدًّا للاستمرار والاستقرار، فأخبر أنّها وافيةٌ كجزاءٍ، وصالحةٌ كمصيرٍ، وفي ذِكْر المصير إيماءٌ إلى مُقابلِه في الآية السّابقة في قوله: ﴿مَكَانًا ضَيِّقًا﴾، فهو مصيرٌ

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 435.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 36.

فسيح، وليس كنظيره الكائن للكافرين، كما أنّ ذِكْر المصير هو مَدحٌ للجزاء؛ لأنّه إذا كان الجزاءُ في محلٍّ واسعٍ طيّبٍ كان أهنأَ وأَلذَّ، كما أنّ العقاب إذا كان في موضعٍ ضيّقٍ شنيعٍ كان أنكى وأوجعَ[1].

سِرّ مجيءِ المُسنَد ﴿وَمَصِيرًا﴾ مصدرًا ميميًّا:

المصيرُ يدلّ على الذّاتِ الصّائرةِ، وعلى تمامِ الحدَثِ وغايتِه

قوله: ﴿وَمَصِيرًا﴾ على زنة (مَفعِل) وهي صيغةُ المصدر الميميّ على غير القياس، تدلُّ على الحَدَثِ المُجرّد مع دلالتها على الذّاتِ، فإنّ المَصير يحمِل معه الدّلالةَ على الذّاتِ الصّائرة، والدّلالةَ على تمام الحدثِ وغايتِه، فالمصيرُ يدلّ على تمام الصّيرورة ونهايتِها؛ أيْ: تصوير المعنى المصدريّ (المصير) واقعًا قائمًا مُتحقّقًا في الوجود، وهذه نُكْتَة إيثارِ التّعبير بالمصدر الميمي دون غيره منَ المصادر كالصَّيْر والصَّيرورة التي تدلّ على الحدث مُجَرّدًا من غير اقترانِ معنًى إضافيٍّ به، ويصِحّ أن يكون (المصير) اسمًا للمكان على القياس؛ أيْ: كانت الجنّة جزاءً لهم ومكانًا يصيرون إليه، ويستقرّون فيه[2].

موقع جملة ﴿لَّهُمْ فِيهَا﴾ ممّا قبلها:

الإقاماتُ معاشاتٌ تستلزمُ الحاجاتِ والرّغباتِ

جملة ﴿لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ﴾ استئنافٌ بيانيٌّ نشأ ممّا قبلَه، ولذلك فُصِلتْ؛ لشِبْه كمالِ الاتّصال، فإنّه لمّا أخبر عنِ الجنّة ثوابًا لهم ونُزُلًا، وكانت الإقاماتُ معاشاتٍ تستلزم الحاجاتِ والرّغبات، فكأنّ سائلًا سأل: ما يكون لهم فيها إذا صاروا إليها؟ فأُجيبَ بقوله: ﴿لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ﴾، ويصِحّ أن تكون الجملة في موضع الحال من قوله: ﴿ٱلْمُتَّقُونَ﴾[3].

(1) البقاعيّ، نظم الدُّرر: 13/ 356، والآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 435، وابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 335.

(2) السّمين، الدّرّ المصون: 2/ 113.

(3) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 435.

نُكْتَةُ تقديمِ أشباه الجُمَل:

تقديمُ أشباه الجُمل في قوله: ﴿لَّهُمْ فِيهَا﴾؛ للاختصاص والاعتناءِ والحَصْر؛ أيْ: لهم وحْدَهم دونَ غيرهم، وفيها خاصّة لا في غيرِها.

نُكْتَةُ التَّعبيرِ بحرفِ الوعاءِ ﴿فِيهَا﴾:

التَّعبير بحرفِ الوعاء والظّرفيّة (في) دون غيره في قوله: ﴿لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ﴾، ولم يَقُلْ: (لهم منها)؛ ليَدلّ به على استغراقهم في محاضن النّعيم وإحاطته بهم، ولا يخفى ما فيه منَ الدّلالة على المبالغة في حصول الأمن لهم، وسلامتِهم التّامّة من كلّ مكروهٍ وأذًى، فحرفُ الوعاء كنايةٌ عن عُزلتهم التّامّة عن كلّ ما يُخالِف النّعيمَ منَ النّقص وعدمِ الكمال، وفيه تنبيهٌ على مفهومِه المُخالِف، وهو أنّ كلّ ما خرج عنِ الجنّة يومئذٍ لا اعتبارَ لمشيئته وما يرجو؛ لأنّه ليس فيها، ولذا كان من مِنَنِ الكرامة على أهل الجنّة وعْدُهم بعدم إخراجهم منها في قوله: ﴿وَمَا هُم مِّنْهَا بِمُخْرَجِينَ ﴿٤٨﴾﴾ [الحِجْر: 48]؛ وكان من تمام العذاب لأهل النّار أنّهم لا يُجابون لشيءٍ يرجونه من تخفيف العذاب فضلًا عنِ الخروج منه؛ لأنّه لا مشيئةَ لهم؛ إذ لا مشيئةَ إلّا في الجنّة، فالتّعبير عنهم بفعل المَشيئة تشريفٌ لأهل الجنّة واعتبارٌ لإراداتهم بجعلها نافذةً لا تُعتَرَض، فجعلَ النّعيمَ في الجنّة حاصلًا لهم على وفْق مشيئتهم، بخلاف النّعيم الذي هو طبْعٌ في الجنّة فلا يتوقّف على مشيئة المُنَعَّم، وتعليقُ المشيئةِ بحرف الوعاء فيه تشريفٌ لمَحلّ الجنّة، وإشارةٌ إلى معنى وصفِها بالمَقام الأمين ودارِ السّلام، فاجتمع في التّركيب: ﴿فِيهَا مَا يَشَآءُونَ﴾ تكريمُ الحالِّ، وتشريفُ المَحلِّ.

من تمام العذاب لأهل النّار أنّهم لا يُجابون لشيءٍ يَرجونه

معنى ﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا يَشَآءُونَ﴾:

﴿مَا﴾ في قوله: ﴿مَا يَشَآءُونَ﴾ معرفةٌ موصولة، أو نكرةٌ موصوفة، والعائد محذوف؛ أيِ: الذي يشاؤونه، أو شيءٌ كائنٌ فيها يشاؤونه،

(ما) الموصولة تدلّ على العموم، و(ما) الموصوفة تدلّ على الإطلاق

والفرقُ بينهما: أنّ (ما) الموصوفة نكرة، و(ما) الموصولة معرفة، فالموصولةُ تُفيد الإبهامَ والعُمومَ، والموصوفةُ تُفيد الإبهامَ والإطلاقَ، والفرقُ بينَ الإبهامَيْن أنّ إبهام الموصولةِ لا يمنع ملاحظةَ الأفراد في مشيئتهم فردًا فردًا على جهة الاجتماع والافتراق، فمشيئتُهم تتناول كلّ ما صلُح أن يدخل تحتَها من أفراد النّعيم دفعةً واحدةً أو على تقاسيم متوزِّعة، وأمّا إبهامُ الموصوفةِ فليس فيه ملاحظةُ الأفراد؛ بل ملاحظةُ فردٍ شائعٍ مُستقلٍّ عن ملاحظة غيره، ثمّ يأتي غيرُه بدلًا منه، فيُلاحَظ وحدَه باستقلالٍ، فلا يشترك مع غيره في ملاحظتهما أو أكثر منهما في نفس الوقت، ولذا فهو إبهامُ إطلاقٍ على سبيل البدل، وليس إبهامَ عمومٍ على جهة الشّمول دفعةً واحدةً، وعليه: فـ (ما) الموصولةُ أبلغُ من (ما) الموصوفة، من حيثُ دلالتُها على الكثرة المُبهمة غيرِ المُنحصِرة، ولا ينفي إبهامُها تعيّنَ نوعِها أو جِنسِها التي تندرج تحتَه الكثرةُ المُبهمَة منَ النّعيم، فالنّعيمُ جنسٌ مُتعيِّنٌ، لكنّ أنواعَه لا تنحصر، والمأكلُ والمَشربُ نوعٌ منَ النّعيم مُتعيِّن؛ لكنّ أفرادَهما لا تنحصر، وأمّا الموصوفةُ فإبهامُها أكثرُ، وأفرادُها غيرُ مقصودةٍ بالتّعيين والاستغراق[1].

عِلَّةُ حذفِ مفعولِ المشيئةِ:

جاء التعبير في قوله: ﴿لَّهُمْ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ﴾، بدون ذكر المفعول صراحة، فهم يشاؤون ما يشاؤون من أمور، وذلك لأن أشيائهم المرادة كثيرة؛ فمُشَهَّياتِ النّعيم لا تنحصر، ولو انحصرت فإنّ تكرار مشيئتِهم لها لا ينقطع، فحُذِفَ الشّيءُ المَشيء؛ للتّعميم في النّعيم[2].

مُشَهَّياتُ النّعيم لا تكادُ تَنحَصِرُ

نُكْتَةُ إيثارِ فعلِ المَشيئةِ:

لم يَقُلْ في السّياق الكريم: (لهم فيها ما يريدون)؛ بل اصطفى

الإرادةُ احتماليَّةٌ والمَشيئةُ قطعيَّةٌ

(1) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 37، والسّامرّائيّ، معاني النّحو: 1/ 132.
(2) القونوي، حاشيته على تفسير البيضاوي: 14/ 37.

فعلَ المشيئة؛ ليَدلَّ على أنّ ما يرغبون فيه واجبُ الحصول والتّحقّق، ذلك أنّ المشيئةَ قطعيّة، والإرادةَ احتماليّةٌ، فالإرادةُ أعمُّ منَ المشيئة من حيثُ التّحقّقُ والنَّفاذُ، فالإرادةُ قد يُراد بها التّحقّق، فيجبُ أن تقع؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِقَوۡمٖ سُوٓءٗا فَلَا مَرَدَّ لَهُۥۚ﴾ [الرّعد: 11]، وقد يُراد بها الإنشاءُ مع احتمال عدم وقوعها، كقوله: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلۡيُسۡرَ﴾ [البقرة: 185]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ﴾ [النّساء: 28]، وأمّا المَشيئة فهي أخصّ، وهي جارية في الواقع النّافذ، ولذا عُلِّقتْ عليها مشيئاتُ الخَلْق، قال: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُۚ﴾ [الإنسان: 30]، وقوله ﷺ: «ماشاء الله كان»[1]؛ أيْ: وقع وحصل وجوبًا؛ وعليه: فإن التّعبير الأنسبَ هاهنا هو (المشيئةُ) دونَ (الإرادة)، ولو قال هنا: (لهم فيها ما يريدون)، لكان غيرَ مناسبٍ؛ لأنّ حصول ما يرغبونه قطعيّ، ولو كان احتماليًّا، لكان نقصًا في النّعيم، ونعيمُ الجنّة كاملٌ لا نقصَ فيه، فعَلَّقه بفعل المَشيئة على ما يُفيد وقوعَه قطعًا.

موقع جملةِ ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ﴾ ممّا قبلها:

حصولُ النّعيمِ لهم على وفقِ مشيئتِهم من تمامِ النَّعيمِ

جملة ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعۡدٗا مَّسۡـُٔولٗا﴾ تذييلٌ مُقرِّرٌ لمضمون ما قبلَه ومُؤكِّدٌ عليه، والجملة في موضعِ التَّعليل لما قبلَها كذلك، كأنّه قيل: حصولُ النَّعيم لهم على وفقِ مشيئتهم وخُلودهم؛ لأنّ ذلك وعدٌ حتميٌّ مسؤولٌ به اللّهُ، أو الجملةُ في موقع الاستئنافِ البيانيّ، كأنّه لما أُخبِروا بقوله: ﴿لَّهُمۡ فِيهَا مَا يَشَآءُونَ خَٰلِدِينَۚ﴾ - وكان في حصول هذا استعظامٌ للجَزاء، واستعجابٌ من كُنْهِه - سُئِل: وهل هذا مضمونٌ في حصوله واستمراره؟ فأُجيبَ: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعۡدٗا مَّسۡـُٔولٗا﴾.

دلالةُ اقترانِ الكونِ الماضي بحرفِ الاستعلاءِ:

إذا وعدَ اللهُ فقد أوجَب

في اقترانِ الكونِ الماضي بحرفِ الاستعلاءِ في قوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ﴾ مع حذفِ اسمِ كان والأحسنُ تقديرُه منَ المضمون من

(1) أخرجه أبو داود في سننه، برقم: (5075)، ويُنظر: النووي، الأذكار، ص: 84، 85.

جميع ما سبق؛ أيْ: كان ذلك المذكورُ منَ النّعيم المُطلَق والخلودِ الآبِد حالَ كونه على ربّك، كتبَهُ على نفسه، وعْدًا ثابتًا ثبوتَ الشّيء المسؤولِ عند صاحبِه - إيجازٌ لدلالة ما قبلَه على المحذوف، وتحقيقٌ للنّسبة بينَ اسم كان وخبرها، وهو أنّ الموعود المذكور مضمونٌ لا ريبَ فيه، وفي تقديم الجارّ والمجرور - الواقع حالًا لتقدّمه على الموصوف في قوله: ﴿عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا﴾ والأصل أنّه صفة له؛ أيْ: وعدًا كائنًا على ربّك، فتقدّم عليه فصار حالًا - اعتناءٌ وحصرٌ، والتّعدية بحرف الاستعلاء دون غيره، فلم يَقُلْ: (كان من ربّك وعدًا)؛ للدّلالة على إيجاب اللّهِ لهذا الوعد، وعدمِ إمكان إخلافه، فشَبّه حالَ الوعدِ في عدم إمكان إخلاف اللّه له سبحانه، بحال الشّيء المُتمكّن على موضعه، يَلْزمُه ولا يَنفكّ عنه، فحرفُ الاستعلاء في تركيبه استعارةٌ تمثيليّة[1].

نُكْتَةُ التّعبير بالرّبوبيّة وإضافتِها لضميرِ الخطابِ:

كـأنّ الجنّـةَ خُلقِتْ لرسولِ اللهِ، وكأنّ وعدَ المؤمنين بها جرى لأجلِهِ

تعليق الوعد باسم الرّبوبيّة في قوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا﴾؛ للتّنبيه على أنّ الجنّة تُؤْتَى على جهة الفضل والإحسان منَ اللّه إلى خَلْقه، وإضافةُ الرّبوبيّة إلى ضمير خطاب الرّسول ﷺ إيذان بالعِوضِ بما هو خيرٌ له منَ الجنّة والكَنْز اللّذَيْن عَيَّره الكفّار بعدم امتلاكِهما في الدّنيا في قولهم: ﴿أَوْ يُلْقَىٰٓ إِلَيْهِ كَنزٌ أَوْ تَكُونُ لَهُۥ جَنَّةٌ يَأْكُلُ مِنْهَا﴾ [الفرقان: 8]، فخصّه بالخطاب في ﴿رَبِّكَ﴾ إشارةً إلى أنّه الحقيق الأوّل بهذا الوعد؛ ففيه ترضيَةٌ عظيمةٌ وتسليَةٌ له ﷺ وتشريفٌ، والإشعارُ بأنّه ﷺ هو الفائزُ الآثِرُ بمغانمِ الوعدِ الكريم[2].

دلالةُ إقامةِ المصدرِ مقامَ اسمِ المفعولِ:

تسميةُ الجنّة بالوعدِ تشريفٌ وضمانٌ لها؛ لأنّ وعدَ اللهِ نافذٌ

في قوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا﴾ أطلَقَ المصدرَ (الوعد)، وأراد اسمَ المفعولِ وهو (الموعود) على طريقة المجاز المُرسَل بعلاقة

(1) الآلوسيّ، روح المعاني: 9/ 436، ودرويش، إعراب القرآن: 6/ 678.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 207.

التّعلّق الاشتقاقيّ[1]، ونُكْتَةُ العدولِ عنِ المفعول إلى المصدر مع إرادة المفعول هي المبالغةُ في إنجاز الموعود، ويكأنّ الجنّة خُلِقتْ من جنس الوعدِ الإلهيّ، فإنجازُها لهم وإيصالُهم إليها أمرٌ محتومٌ لا تتخلَّف نِسبتُه عنهم، كما أنّ الوعد الصّادر لا يُشَكّ في نِسبته إلى الله، وصحّ إقامةُ المصدرِ مقامَ المفعول؛ لعلاقة السّببيَّة بينهما، فالوعدُ سببٌ في حصول الموعود، ولا يخفى ما للتَّعبير عنِ الموعود بالمصدر منَ المبالغة في مدح الجزاء به، وكمالِ التّرغيب فيه، وفي التَّعبير بالمصدر مع إرادة المفعول نُكْتَةٌ بديعةٌ أخرى؛ وهو الإشارةُ إلى كون الجنّة ونعيمِها المقيم أحدَ أفرادِ هذا الوعد، فوعدُ اللهِ سبحانه صفةُ فعلٍ له، والجنّة أحدُ متعلّقاته، فإذا ارتابَ أحدٌ في موعود الآخرة بالنّعيم، أو استبعده أو استكثره على تَردّد، فيُقال له: دعكَ منَ الموعود، وارجع إلى مصدره وحقيقته، وهو الوعد الإلهيّ، فإذا كان الوعدُ في نفسه وفي متعلّقاته الأُخرى لا ناقضَ له، فكذلك موعودُ الآخِرة هو نظيرٌ لتلك المُتعلّقات، ومشمولٌ في حقيقةِ الوعد نفسِه، فلا ريبَ في ضمانه ونزاهته.

بلاغةُ الكناية في التّركيب:

في جَعْلِ الوعدِ مسؤولًا في قوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ وَعْدًا مَّسْـُٔولًا﴾ كنايةٌ عن إنجازه، ونفي إمكانِ إخلافِه.

بلاغةُ المَجازِ في الوصف ﴿مَّسْـُٔولًا﴾:

وَصْفُ الوعد بكونه مسؤولًا، يصحّ إجراؤُه على الاستعارةِ التّصريحيّةِ بتشبيهِ الوعدِ في ثبوتِهِ ووقوعِهِ بالحقِّ المَسؤولِ في ثبوته عند صاحبِهِ، وجاهزيّتِه لبَذلِه وإيصالِهِ، وإن لم يكن هناك سؤالٌ له، ويكون في طيّ ذلك كنايةٌ عنِ الإلزام والإيجاب والثّبوت، كما أنّ الشّيءَ المسؤولَ ثابتٌ لازمٌ في حيازةِ صاحبِهِ، أو يجري التّركيبُ

الجنّةُ حقيقةٌ بالسّؤالِ والاستشرافِ

(1) عصام عبد المنصف، الأسلوب العدوليّ بين المصدر والمُشتقّات، ص: 1141.

على التّشبيهِ البليغِ؛ أيْ: وعدًا كالشّيءِ المَسؤولِ، فينبغي أن يُسْأَل ويُرتَجَى، ووجهُ الشَّبهِ: العَظَمةُ والجاهُ؛ أيْ: الجنّة عظيمةٌ غاليةٌ، حقيقةٌ بالسُّؤال والاستشراف، كالأشياء العظيمة التي تُتَشَوَّف وتُسْتَشرَف، وتكون مسؤولةً مرغوبةً.

❁ الفُروقُ المُعْجَميَّةُ:

المَرجع والمَصير:

المَـــرجِـــعُ متضمِّنٌ معنى الاســـترداد، والمَصيرُ مُتضمِّنٌ معنى التّحوُّلِ التَّباينيّ

الرّجوع العَودُ من لاحقٍ إلى سابقٍ؛ فهو انتقالُ الشّيءِ إلى الحالِ التي كان عليها، فهو عَوْدٌ إلى نفْسِ الحالِ الأولى، سواء كان ذلك في القول أو الفعل أو في المكان ونحوِ ذلك؛ ففيه معنى استرداد السّابق.

وأمّا المَصير؛ فهو منَ الصّيرورة بمعنى الانتقال والتّحوُّل من حالٍ إلى أُخرى، سواءٌ كانت هذه الأخرى موجودةً من قبلُ أم غير موجودة، ولذا كان المَصيرُ في معنى العاقِبة والجزاء، إذِ العاقِبةُ حالٌ جديدة لم يكن عليها الإنسان من قبل، ولكنّه تحوُّلٌ من حالِه الحاضرةِ إليها، بخلاف المَرجِع، فهو عوْدٌ إلى حالٍ كان منها البَدء[1].

(1) ابن فارس، مقاييس اللّغة، والرّاغب، المُفرَدات: (رجع)، و(صير)، وابن منظور، لسان العرب: (رجع)، وجبل، المعجم الاشتقاقيّ: (رجع)، و(صير).

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السابع والثلاثون،
سورة النور من الآية 39 إلى سورة الفُرقَان الآية 42
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السابع والثلاثون، سورة النور من الآية 39 إلى سورة الفُرقَان الآية 42
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 37 ، 812 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-79-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 37 : المجلد السابع والثلاثون، سورة النور من الآية 39 إلى سورة الفُرقَان الآية 42.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-79-2
*
إذن طباعة رقم: MC-03-01-8644972 بتاريخ 2024/11/26م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»